

أقصر في التحفة على اليسرى وكذا في النهاية وشرح المنهج وغيرهم من المحدثين قال الشنبري في حاشية  
المنهج عبارة عن حنصر من حنصر انتهى بعبارة الأرشاد من أسفل حنصر إلى حنصر حنصر  
يسرى يد به انتهت وعبارة العباب وحنصر به اليسرى وبد حنصر رجليه اليمنى وتحت حنصر  
اليسرى انتهى وقال الشيخ الإسلام في الفرع بعد نقل ما ذكره عن الأشراف وتصحيح الروضة وأصلها  
ما نضه وقال القاضي أبو الطيب بخلاف حنصر اليد اليمنى وقال الإمام لم يثبت عندنا في تعيينه أخرى  
الذين شئ واختاره في المجموع والتحقق انتهى وفي الأصل بعد نقل الأورع من الأكرمين وتصحيح الروضة  
ما نضه وخالفه في المجموع في ثلثه أوجه أحدها هذا والثاني حنصر اليد اليمنى والثالث ما  
قاله الإمام إنهما سواء ثم قال وهو الرابع المختار وقال في التحقيق أنه المختار انتهى وفي شرح الأرشاد  
للشارح بعد أن ذكر الأول قال لكن رجع في المجموع ما قاله الإمام من أنه لا يتعين للتخليد ركن ولا يتم  
المجموع وزاد فيه بعد المجموع التحقيق وتعمير الخطيب في الاقتناع بقوله بدء حنصر به اليسرى أو  
اليمنى كما رجع في المجموع انتهى ووجه ما أخذ التخصير بين حنصر اليمنى واليسرى هو اختراع في  
التحقيق والمجموع تبع الإمام مع أنه قد يقال إن ذلك علم من الأصابع المذكورين ما قد ثبت  
في الحديث من التخصير بالحنصر وفي حديث أبي داود كان صلى الله عليه وسلم ذات مرة في الصلاة  
رجليه بحنصره حسنه مالك وصححه ابن القطان وبعضه خبر أحمد وغيره وإن كان فيه ابن  
لهيعة لأن حديثه حسن في المتابعات أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجليه بحنصره  
وإذا ثبت الحنصر بالحديث ولم يثبت من أي يدين تعين التخصير قال في شرح العباب حنصر  
اليسرى لأنه اليقن إذ هو لا نزلة الأوساخ وما بين الأصابع لا يخلو من وسخ غالباً لهذا ما ذكره  
الأكثر من الخ وفي شرح العباب أيضاً وفي المطلب أن التخليد لا يكون إلا مع صب الماء وفيه وقفة  
والواجب حصوله عقبه وإن كان ذلك كل ونظيره ما يأتي في ذلك انتهى وعبارة الأمداد  
للشارح والأوجه حصولها سواء كان التخليد عقب صب الماء أم معه خلافاً لما يقضيه  
كلام المطلب انتهى حرم فتحها كذلك التحفة والأمداد وفتح الجواد وغيرها وفيه في  
شرح العباب وكذلك الجلال البرقي في النهاية أخذ من التعليل بأنه تعذيب بلا ضرر وشرح  
إذ خاف منه حديد ورقيم زراد في شرح العباب ما نضه نعم أن قاله طليبان عدلان أنه  
فتقها ورجاه فوج على العمل التحم إن يأتي فيه ما سياتي في انشاء الله تعالى من التفصيل وقطع  
السلعة انتهى **قوله** والتتابع بين أفعال وضوؤه أي بين أفراد الأعضاء واجزائها قاله القليوب  
في حواشي المحلى وفي شرح العباب للشارح قال الشرنشبي وعليه فظهر يعتبر ذلك في إجراء التتابع  
أي مثلاً الواحدة فيه نظراً واحتمال انتهى ومقتضى كلامهم عدم اعتبار ذلك وهو ظاهر عمل  
الذي يتجه أنه يرجع في ذلك لمدن الخالف فكما أوجه قلنا بندبه وما لا قلنا لما مر من أن صلح  
نذب المولات مع الاتباع الخروج من خلافة انتهى والمراد بذب التتابع أي في حق السليم أما  
كسلسل فالموالات في حقه واجبة وكذلك إذا ضاق الوقت يجب المواتاة ومحل كون ترك المواتاة  
خلاف الأولى حيث لا يمكن عز من نحو نسيمان وفراغ ماء وهر به من نحو والاف هو مباح كما في  
العباب

قال الشرنشبي في حاشية  
المنهج

العباب وغيره **قوله** قبل جفاف ما قبله قال في شرح العباب لو غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف  
فغسل يده وكان بحيث لو نلت وجهه لم يجف بعد فالت المواتاة ولو غسل مرة وأمسك زمناً ثم  
ننى قد جفافة ثم نلت قد جفافة وأمسك زمناً ثم غسل يده قد جفافة ثالثة وجهه وكان بحيث لو  
لم تلت جفت الأولى في هذه المدة حصلت المواتاة وهو متجه فيها خلافاً لبعضهم انتهى كلام الأرباب  
**قوله** مع اعتدال الخ قال في العباب ويقدر غير حال الاعتدال بما لا اعتدال **قوله** ويقدر  
المسوح معسولاً قال في العباب غسلها وسطاً فإن مسح رأسه كقدر كمره معسولاً لا أقل جزء  
منه كما هو ظاهر والعبارة بما عليه عند المسح من شعره وأدومه انتهى **قوله** في كل الأعضاء قال في  
التحفة أي أن توضأ بنفسه كما هو ظاهر انتهى **قوله** فقط قال في العباب نعم تخليلها أي الدين لا في  
فيه لأنه بالتسليك انتهى ويقدم هذه في تخليل أصابع الدين وإن كلاً والعناية في يديهما فواجب في  
قال في الأمداد وأنها إما الكفان أو الحضانة أو الأمداد في الأمداد وجانباً الرأس لقبه نحو  
القطع فيظهر أن دعتة واحدة انتهى كلامهما **قوله** ولو لا يسر خفاً أشار إلى خلافه في قال في  
الأمداد والنهاية خلافاً لمن قال بمسحهما معا قال في شرح العباب برده الشرنشبي كان التقيد بأن  
الأفضل فيهما مسح الأعلى والأسفل على هيئة تستعمل فيها اليدان فلا يمكن المعية فيهما قال فإن  
أقصر على الأقل حصل ما يقوله انتهى قال وأطلقه لتمامه من أن لم يقع في محن ورفق به إذ غسل  
اليسرى ثلاثاً ثم اليمنى قال ابن دقيق العيد لم تسن إعادة غسل اليسرى مراراً للتيامن لأن  
الزيادة منه غير عنها إلى أن قال فإن غسل اليسرى مرة ثم اليمنى ثم اليسرى ففيه نظراً انتهى **قوله**  
كان يجب التيامن رواه الشنخا **قوله** ما هو من باب التكريم قال في التحفة ويحق به ما  
لا تكرر فيه ولا هاتة انتهى وهو ظاهر وفي شرح العباب عن الرافعي اليسار للآذي واليمين  
غيره قال وأخذ منه الشرنشبي أن ما لا تكرر مرة فيه ولا هاتة يكون باليمين لكن قضية قول  
المجموع ما كان من التكريم بد أفضله باليسار يقضي أن ما لا تكرر مرة فيه ولا هاتة  
يكون باليسار انتهى والأول أوجه قال في العباب وشرحه ويسر التيامن في ضده وهو ما كان  
من ما لا هاتة والآذي كدخول الخفا والاستنجاء والاحتياط والخروج من المسجد وخلع الجوارب  
كانت يرب والخف والنعل والسر وبل وازالة القن **قوله** ويكره ترك التيامن من قل في العباب ويظهر  
أن غسلهما معا كمن لاك أي يكرهه قال وكا لوضوء في ذلك كما مضى تكرر كما هو ظاهر فيكره  
فيه تقديم اليسار والمعية وقيل يكره التيامن في نحو تحديد مما يظهره فعبارة واحدة قياساً  
على ذلك أو يعزق بورد الأمر بالتيامن ثم والنهي عن تركه ولا كذلك المعية هنا كل  
محمول والأقرب الثاني انتهى كلام الأرباب **قوله** لا مره صلى الله عليه وسلم أي في حديث أبي  
هريرة أنه قال الغر المحجلون يوم القيمة من أسبغ الوضوء فمن استسقاء منكم فليطأ عرشه  
وتجمل وقوله تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء رواه مسلم **قوله** ويحصلان أي  
كل من الغرة والتجمل وظاهر هذا أن الغرة والتجمل لا يكونان في محل الفرض وكذلك في الأمداد  
وتصح الجواد ويفهمه أيضاً كلام الأرباب ولكنه محال للأحادية الصحيحة واللغة وكلام